بن مانع في تعليقه على هذه العبارة ما نصه[١]: «اعلم أنَّ الناس اختلفوا في أفعال العباد؛ هل هي مقدورةٌ للرب أم لا؟

فقال جهمٌ وأتباعه - وهم الجبرية -: إنَّ ذلك الفعل مقدورٌ للرَّب لا للعبد.

وكذلك قال الأشعري وأتباعه: إنَّ المؤثر في المقدور قدرة الرب دون[٢] قدرة العبد.

وقال جمهور المعتزلة -وهم القدرية؛ أي: نفاة القدر-: إنَّ الرب لا يقدر على عين مقدور العبد. واختلفوا: هل يقدر على مثل مقدوره؟ فأثبته البصريون؛ كأبي علي، وأبي هاشم، ونفاه الكعبيُّ وأتباعه البغداديُّون.

وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالى، والحق سبحانه منفردٌ بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه.

فالجبرية غلَوْا في إثبات القدر، فنَفَوْا فعل العبد أصلاً.

والمعتزلة نفاة القدر جعلوا العباد خالقين مع الله، ولهذا كانوا مجوس هذه الأمَّة.

وهدى الله المؤمنين أهل السُّنَّة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيمٍ، فقالوا: العباد فاعلون، والله خالقهم وخالق أفعالهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾

---

(١) انظر تعليقه على «الواسطية» (ص١٤) من طبعة سعد الراشد بالرياض.

(٢) في طبعة الراشد: «لا»؛ بدل: «دون».

[الصافات:٩٦])). اهـ

وإنَّما نقلنا هذه العبارة بنصها؛ لأنَّها تلخيصٌ جيِّدٌ لمذاهب المتكلِّمين في القدر وأفعال العباد.

[المرجئةوالوعيدية]

(وَفِي بَابِ وَعِيدِ اللهِ بَيْنَ الـمرْجِئَةِ[1] و الْوَعِيدِيَّةِ[2] مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَغيْرِهِمْ).

قوله: ((وَفِي بَابِ وَعِيدِ اللهِ ...)) إلخ؛ يعني: أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة وسط في باب الوعيد بين المفرِّطين من المرجئة الذين قالوا: لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وزعموا أنَّ الإيمان مجرَّد التصديق بالقلب، وإنْ لم ينطق به، وسُمُّوا بذلك نسبةً إلى الإرجاء؛ أي التأخير؛ لأنَّهم أخروا الأعمال عن الإيمان.

[معنى الإرجاء]

ولا شكَّ أنَّ الإرجاء بهذا المعنى كفرٌ يخرجُ صاحِبَهُ عن الملَّة؛ فإنَّه لابد في الإيمان من قولٍ باللسان، واعتقادٍ بالجَنَان، وعملٍ بالأركان، فإذا اختلَّ واحدٌ منها لم يكن الرجل مؤمنًا.

وأمَّا الإرجاء الذي نسب إلى بعض الأئمة من أهل الكوفة؛ كأبي

---

(١) المرجئة: هم القائلون: الإيمان تصديق بالقلب، ونطق باللسان، والأعمال ليست من الإيمان. والكرَّامية منهم يقولون: إن الإيمان هو مجرَّد النطق باللسان، وغلاتهم يقولون: هو تصديق بالقلب فقط، وإن لم ينطق بالشهادتين. وقالوا: لا يضرُّ مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

(٢) الوعيدية: هم قدرية يقولون بإنفاذ الوعيد، وأن مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب؛ فهو مخلَّد في النَّار. وقالوا: إن الله توعَّد العاصين بالنَّار والعذاب، وهو لا يخلف الميعاد.

حنيفة وغيره، وهو قولهم: إنَّ الأعمال ليست من الإيمان، ولكنهم مع ذلك يوافقون أهل السُّنَّة على أنَّ الله يعذِّب مَن يعذِّب من أهل الكبائر بالنَّار، ثمَّ يخرجهم منها بالشفاعة وغيرها، وعلى أنَّه لا بدَّ في الإيمان من نطقٍ باللسان، وعلى أنَّ الأعمال المفروضة واجبة يستحقُّ تاركها الذمَّ والعقاب؛ فهذا النوع من الإرجاء ليس كفرًا، وإنْ كان قولًا باطلًا مبتَدعًا؛ لإخراجهم الأعمال عن الإيمان.

وأمَّا الوعيدية؛ فهم القائلون بأنَّ الله يجب عليه عقلًا أن يعذِّب العاصي؛ كما يجب عليه أن يُثيب المطيع، فمن مات على كبيرة ولم يتب منها لا يجوز عندهم أن يَغْفِرَ الله له، ومذهبهم باطلٌ مخالفٌ للكتاب والسنة؛ قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء:٤٨، ١١٦].

وقد استفاضت الأحاديث في خروج عصاة الموحِّدين من النَّار ودخولهم الجنَّة.

فمذهب أهل السُّنَّة والجماعة وسطٌ بين نفاة الوعيد من المرجئة وبين موجبيه من القدريَّة، فمَن مات على كبيرةٍ عندهم؛ فأمره مفوَّضٌ إلى الله، إنْ شاء عاقبه، وإنْ شاء عفا عنه؛ كما دلَّت عليه الآية السابقة.

وإذا عاقبه بها؛ فإنَّه لا يخلد خلود الكفار، بل يخرج من النَّار، ويدخل الجنَّة.

((وَفِي بَابِ [أَسْمَاءِ][1] الإِيمَانِ والدِّينِ بَيْنَ الْحَرُورِيَّةِ[2] وَالمعْتَزِلَةِ[3]، وَبَيْنَ المرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ[4])). [الحرورية]

قوله: ((وَفِي بَابِ أَسْمَاءِ الإِيمَانِ ...)) إلخ؛ كانت مسألة الأسماء والأحكام من أول ما وقع فيه النزاع في الإسلام بين الطوائف المختلفة، وكان للأحداث السياسية والحروب التي جرت بين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما في ذلك الحين، وما ترتب عليها من ظهور الخوارج والرافضة والقدريَّة أثر كبير في ذلك النزاع.

والمراد بالأسماء هنا أسماء الدين، مثل: مؤمن، ومسلم، وكافر، وفاسق... إلخ.

والمراد بالأحكام أحكام أصحابها في الدنيا والآخرة.

فالخوارج الحرورية والمعتزلة ذهبوا إلى أنَّه لا يستحقُّ اسمَ الإيمان إلَّا مَن صدَّق بجَنانه، وأقرَّ بلسانه، وقام بجميع الواجبات، واجتنب جميع الكبائر. فمرتكب الكبيرة عندهم لا يسمى مؤمنًا باتفاق بين الفريقين.

ولكنهم اختلفوا: هل يسمَّى كافرًا أو لا؟

---

(١) ليست في الأصل.

(٢) الحرورية: هم الخوارج الذين خرجوا على عليٍّ رضي الله عنه حينما قَبِل التحكيم بينه وبين معاوية رضي الله عنه، فنزلوا، واجتمعوا بحروراء - وهي بلد قرب الكوفة على ميلين منها، وسُمُّوا بذلك نسبة إليها.

(٣) سبق التعريف بهم (ص: ١٢٠).

(٤) سبق التعريف بهم (ص: ٢٠٨).

فالخوارج يسمونه كافرًا، ويستحلِّون دمه وماله، ولهذا كفَّروا عليًّا ومعاوية وأصحابهما، واستحلُّوا منهم ما يستحلُّون من الكفَّار.

وأما المعتزلة؛ فقالوا: إنَّ مرتكب الكبيرة خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر؛ فهو بمنزلة بين المنزلتين، وهذا أحد الأصول التي قام عليها مذهب الاعتزال.

واتَّفق الفريقان أيضًا على أنَّ مَن مات على كبيرة ولم يتب منها فهو مخلَّد في النَّار.

فوقع الاتفاق بينهما في أمرين:

١- نفي الإيمان عن مرتكب الكبيرة.

٢- خلوده في النَّار مع الكفَّار.

ووقع الخلاف أيضًا في موضعين:

أحدهما: تسميته كافرًا.

والثاني: استحلال دمه وماله، وهو الحكم الدنيوي.

وأما المرجئة؛ فقد سبق بيان مذهبهم، وهو أنَّه لا يضر مع الإيمان معصية؛ فمرتكب الكبيرة عندهم مؤمنٌ كامل الإيمان، ولا يستحقُّ دخول النَّار.

فمذهب أهل السُّنَّة والجماعة وسطٌ بين هذين المذهبين؛ فمرتكب الكبيرة عندهم مؤمنٌ ناقص الإيمان، قد نقص من إيمانه بقدر ما ارتكب من معصية، فلا ينفون عنه الإيمان أصلًا؛ كالخوارج والمعتزلة، ولا يقولون بأنَّه

كامل الإيمان؛ كالمرجئة والجهمية. وحكمه في الآخرة عندهم أنَّه قد يعفو الله عزَّ وجلَّ عنه فيدخل الجنَّة ابتداءً، أو يعذِّبه بقدر معصيته، ثمَّ يخرجه ويدخله الجنَّة كما سبق، وهذا الحكم أيضًا وسط بين مَن يقول بخلوده في النَّار، وبين مَن يقول: إنَّه لا يستحق على المعصية عقابًا.

[الرافضة]

(وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم بَيْنَ الرَّافِضَةِ[1] والْخَوَارِجِ).

قوله: ((وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ...)) إلخ. المعروف أنَّ الرافضة - قبَّحهم الله - يسبون الصحابة رضي الله عنهم، ويلعنونهم، وربما كفَّروهم أو كفَّروا بعضهم، والغالبية منهم - مع سبهم لكثير من الصحابة والخلفاء - يغلون في عليٍّ وأولاده، ويعتقدون فيهم الإلهية.

وقد ظهر هؤلاء في حياة عليٍّ رضي الله عنه بزعامة عبد الله بن سبأ الذي كان يهوديًّا وأسلم وأراد أن يكيد للإسلام وأهله؛ كما كاد اليهود من قبل للنصرانية وأفسدوها على أهلها، وقد حرَّقهم علي بالنَّار لإطفاء فتنتهم، وروي عنه في ذلك قوله:

لَمَّا رَأَيْتُ الأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا أَجَّجْتُ نَارِي وَدَعَوْتُ قَنْبَرًا[2]

---

(١) الرَّافضة: هم غلاة فرق الشيعة الذين رفضوا زيد بن علي بن الحسين لما تولَّى أبا بكر وعمر، فخذلوه بالكوفة كما خذلوا جده من قبل. وأما الخوارج فهم الحرورية، وقد سبق التعريف بهم.

(٢) ورد هذا الخبر بسند حسَّنه الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (١٢/٢٧٠)، وخبر الإحراق ثابت في ((صحيح البخاري)) عن عكرمة، قال: ((أُتِي عليٌّ رضي الله عنه بزنادقة، فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس؛ فقال: لو كنتُ أنا لم أحرقهم؛ لنهي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَم: =

وأما الخوارج؛ فقد قابلوا هؤلاء الروافض، فكفَّروا عليًّا ومعاوية ومَن معهما من الصحابة، وقاتلوهم واستحلُّوا دماءهم وأموالهم.

[موقف أهل السنة والجماعة من الصحابة]

وأما أهل السُّنَّة والجماعة؛ فكانوا وسطًا بين غلوّ هؤلاء وتقصير أولئك، وهداهم الله إلى الاعتراف بفضل أصحاب نبيِّهم، وأنَّهم أكمل هذه الأمَّة إيمانًا وإسلامًا وعلمًا وحكمةً، ولكنهم لم يغلوا فيهم، ولم يعتقدوا عصمتهم؛ بل قاموا بحقوقهم، وأحبُّوهم لعظيم سابقتهم وحسن بلائهم في نصرة الإسلام وجهادهم مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم.

(فَصْلٌ:[(١)] وَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ، الإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَوَاتَرَ عَن رَّسُولِهِ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ؛ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ، عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ[(٢)] عَلَى خَلْقِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا، يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ؛ كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

[صفة الاستواء على العرش]

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾ [الحديد: ٤].

= «لا تُعَذِّبوا بعذاب الله»، ولقتلتهم؛ لقول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم: «من بدَّل دينه فاقتلوه». «الفتح» (١٢/٢٦٧)، وممن روى ذلك: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وغيرهم. وانظر في ذلك بحثًا قيِّمًا في كتاب «عبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة في صدر الإسلام» (ص٢١٤) للدكتور سليمان العودة.

(١) ليست في الأصل.

(٢) في الأصل: عَلِيٌّ.

وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْخَلْقِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ، اللُّغَةُ[1]، بَلِ الْقَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَ المسَافِرِ (وَغَيْرِ المسَافِرِ)[2] أَيْنَمَا كَانَ.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، رَقِيبٌ عَلَى خَلْقِهِ، مُهَيْمِنٌ عَلَيْهِمْ، مُطَّلِعٌ [عَلَيْهِم][3]... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِن مَّعَانِي رُبُوبِيَّتِهِ.

وَكُلُّ هَذَا الْكَلامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ – مِنْ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَأَنَّهُ مَعَنَا – حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، وَلَكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ؛ (مِثْلِ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤]؛ أَنَّ السَّمَاءَ تُظِلُّهُ أَوْ تُقِلُّهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالإِيمَانِ؛ فَإِنَّ اللهَ قَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَهُوَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولَا، وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ؛ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَمَنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ)[4].

قوله: ((**وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان...**)) إلخ. صرَّح المؤلِّف هنا بمسألة علوِّ الله تعالى واستوائه على عرشه بائنًا من خلقه؛ كما أخبر الله عن ذلك في كتابه، وكما تواتر الخبر بذلك عن رسوله، وكما أجمع عليه سلف الأمَّة الذين هم أكملها علمًا وإيمانًا، مؤكِّدًا بذلك ما سبق أن ذكره

(١) زاد في الأصل: (وهو خلافُ مَا أجمع عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ، وَخِلَافُ مَا فطر اللهُ عليه الخَلْقَ).
(٢) ليست في الأصل.
(٣) في الأصل: إليهم.
(٤) ليست في الأصل.

في هذا الصدد، ومشدِّدًا النكير على مَن أنكر ذلك من الجهمية والـمعتزلة ومَن تبعهم من الأشاعرة.

ثم بَيَّنَ أنَّ استواءه على عرشه لا ينافي معيَّته وقربه من خلقه؛ فإنَّ الـمعيَّة ليس معناها الاختلاط والمجاورة الحسيَّة.

وضرب لذلك مثلًا بالقمر الذي هو موضوع في السماء، وهو مع الـمسافر وغيره أينما كان؛ بظهوره واتصال نوره، فإذا جاز هذا بالنسبة للقمر، وهو من أصغر مخلوقات الله؛ أفلا يجوز بالنسبة إلى اللطيف الخبير الذي أحاط بعباده علمًا وقدرة، والذي هو شهيدٌ مطَّلع عليهم، يسمعهم، ويراهم، ويعلم سرَّهم ونجواهم، بل العالـم كله سماواته وأرضه من العرش إلى الفرش كله بين يديه سبحانه؛ كأنَّه بندقةٌ[1] في يد أحدنا؛ أفلا يجوز لمن هذا شأنه أن يقال: إنَّه مع خلقه مع كونه عاليًا عليهم بائنًا منهم فوق عرشه؟!

بلى؛ يجب الإيمان بكلٍّ من علوِّه تعالى ومعيَّته، واعتقاده أنَّ ذلك كله حقٌّ على حقيقته، من غير أن يُساء فهم ذلك، أو يُحمل على معانٍ فاسدة؛ كأن يُفْهَمَ من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد:٤] معيَّةَ الاختلاط والامتزاج؛ كما يزعمه الحُلولية[2]! أو يفهم من قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤] [الحُلولية]

(١) روى عبدالله في «السنة» (٢/٤٧٦)، والطبري في «تفسيره» (٢١/٣٢٤)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٣٧)، عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم».

(٢) الحُلولية: هم الذين قالوا: إن الله تعالى حلَّ في أشخاص بأعيانهم – تعالى الله عمَّا يقولون – وهم من غلاة المشبهة.

أنَّ السماء ظرفٌ حاوٍ له محيطٌ به! كيف وقد وسع كرسيُّه السموات والأرض جميعًا؟! وهو الذي يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه؟!

فسبحان مَن لا يبلغه وهم الواهمين، ولا تدركه أفهام العالمين.

[إثبات قرب الله ومعيته]

((فَصْلٌ[1]: وَقَد دَّخَلَ فِي ذَلِكَ الإِيمَانُ بِأَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ[2]؛ كَمَا جَمَعَ بينَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة:١٨٦] الآيَة، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم: ((إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُم مِّن عُنقِ رَاحِلَتِهِ))[3].

وَمَا ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِهِ لَا يُنَافِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقِيَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ، وَهُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّه، قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ)).

قوله: ((وَقَد دَّخَلَ فِي ذَلِكَ[4] الإِيمَانُ ...)) إلخ. يجب الإيمان بما وصف الله به نفسه من أنَّه قريبٌ مجيبٌ، فهو سبحانه قريبٌ ممَّن يدعوه ويناجيه، يسمع دعاءه ونجواه، ويجيب دعاءه متى شاء وكيف شاء، فهو تعالى قريبٌ قربَ العلم والإحاطة؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق:١٦].

---

(١) ليس في الأصل.

(٢) في الأصل: قريبٌ من خلقه.

(٣) رواه بألفاظ متقاربة: البخاري (٦٣٨٤)، ومسلم (٢٧٠٤).

(٤) أي: الإيمان بالله.

وبهذا يتبيَّن أنَّه لا منافاة أصلًا بين ما ذُكر في الكتاب والسنة من قربه تعالى ومعيَّته وبين ما فيهما من علوِّه تعالى وفوقيَّته.

فهذه كلها نعوتٌ له على ما يليق به سبحانه، ليس كمثله شيءٌ في شيءٍ منها.

[القرآن كلام الله]

(وَمِنَ الإِيمَانِ باللهِ وَكُتُبِهِ الإيمانُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلامُ اللهِ، مُنَزَّلٌ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ، وَأَنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم هُوَ كَلامُ اللهِ حَقِيقَةً، لَا كَلامَ غَيْرِهِ.

وَلا يَجُوزُ إِطْلاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ، أَوْ عِبَارَةٌ (عَنْهُ)[(١)]، بَلْ إِذَا قَرَأَهُ النَّاسُ أَوْ كَتَبُوهُ فِي المصَاحِفِ؛ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلامَ اللهِ تَعَالَى حَقِيقَةً، فَإِنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا، لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا.

(وَهُوَ كَلامُ اللهِ؛ حُرُوفُهُ، ومَعَانِيهِ، لَيْسَ كَلامُ اللهِ الْحُرُوفَ دُونَ المعَانِي، وَلَا المعَانِيَ دُونَ الْحُرُوفِ)[(٢)].

قوله: ((وَمِنَ الإِيمَانِ باللهِ وَكُتُبِهِ ...)) إلخ. جعل المصنِّف الإيمان بأنَّ القرآن كلام الله داخلًا في الإيمان بالله؛ لأنَّه صفةٌ من صفاته، فلا يتمُّ الإيمان به سبحانه إلا بها، إذ الكلام لا يكون إلا صفةً للمتكلِّم، والله

---

(١) زيادة من الأصل.

(٢) ليست في الأصل.